لباب
للدراسات الاستراتيجية والإعلامية For Strategic and Media Studies
العدد 4 نوفمبر 2019 issue 4 November
LUBAB
"دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات" A Quarterly Peer- Reviewed Journal Published by Aljazeera Center for Studies

صراع الهوية في جنوب اليمن

في هذا العدد
In this issue

01 الجيوبولتيك الشيعي والمخيلة الجيوستراتيجية الإيرانية
02 التحديث والاستقرار السياسي في الجزائر
03 الحريات الإعلامية وتأثيرها في المجال العام
04 دور المجتمع الصحفي في مراحل الانتقال السياسي
05 التجاذب الإيراني الأميركي وتأصيل جاذبية القوة بالمنطقة
06 دول مجلس التعاون وروسيا شراكة أم منافسة؟

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES
ISSN 8753-2617

لباب
LUBAB

للدراسات الاستراتيجية والإعلامية

دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات
العدد 4 – نوفمبر / 2019

رئيس التحرير
د. محمد المختار ولد الخليل

مدير التحرير
أ.د. لقاء مكي

سكرتير التحرير
د. محمد الراجي

هيئة التحرير
د. عز الدين عبد المولى
العنود أحمد آل ثاني
د. فاطمة الصمادي
د. محمد الشرقاوي
د. سيدي أحمد ولد الأمير
د. شفيق شقير
الحواس تقية
محمد عبد العاطي

المراجع اللغوي
إسلام عبد التواب

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

بسم الله الرحمن الرحيم

آراء الباحثين والكتّاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات تتبناها المجلة أو مركز الجزيرة للدراسات

ترتيب الدراسات يخضع لاعتبارات فنية فقط

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

الدوحة – قطر
هاتف: 40158384 (974+)
فاكس: 44831346 (974+) – البريد الإلكتروني: E-mail: lubab@aljazeera.net

ISSN 8753-2617

تصميم الغلاف: **قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية**

الطباعة : مطابع قطر الوطنية - الدوحة - قطر - هاتف : 8452 4444 974+

دور المجتمع الصحفي
في مراحل الانتقال السياسي بالعالم العربي

د. نور الدين بكيس *

مقدمة

تركز هذه الدراسة السوسيولوجية على الطابع المهني المميز للمجتمع الصحفي، وما يحققه من تأثيرات على الحياة العامة. "وجدير بالذكر أن علماء الاجتماع المهني يدرسون المهنة على أنها أكبر من أن تكون وسيلة لغاية، فإلى جانب أنها وسيلة للكسب من أجل العيش، فهي تخدم أغراضًا ووظائف أخرى، فالمهنة بالنسبة للكثيرين وسيلة ارتباط بالمجتمع، وهي الأداة التي من خلالها يحققون ذواتهم، وهي التي تمنحهم الإحساس بتقدير الذات"(1).

هذا ينطبق على الإعلام الذي أصبح يلعب دورًا محوريًا في صناعة الأحداث وتوجيهها، وكلما امتلك وسائل أكثر تطورًا رفع من سقف تأثيره على الأحداث

* د. نور الدين بكيس، أستاذ علم الاجتماع السياسي، متخصص في الحركات الاحتجاجية

إيجابًا أو سلبًا، لدرجة صناعته ذوق وثقافة الأفراد المستقبلية. هذا ما زاد من أهمية دراسة المجتمع الصحفي والإعلامي بشكل خاص لأهمية ما ينشره من رسائل؛ "فمنذ 1948، كان هارولد لاسويل (Harolod lasswell) يعرف بالطريقة التالية الأسئلة الاستفهامية الملائمة لدراسة وسائل الإعلام (من؟ يقول ماذا؟ وبأية وسيلة؟ ولِمن؟ وبأي أثر؟). في هذه الصيغة، يمر قياس التأثير عبر دراسة مقارنة لمواقف وآراء الذين توجَّه إليهم الرسائل قبل تلقي الرسائل، وبعد ذلك"(2). كما "يتبنَّى بول لازارسفيلد (Paul Lazarsfeld) وبرنارد بيريلسون (Bernard Berelson) هذا المسعى عندما يدرسان آثار الحملات الانتخابية على اختيارات الناخبين"(3). إن تأثير المجتمع الصحفي ليس أحادي الاتجاه بالضرورة بل صيرورة الأحداث والسياقات غالبًا ما تترك بصمتها على الفعلين في المجتمعات الصحفية. ولعل ما شهدته المجتمعات العربية في السنوات الأخيرة وضعت المجتمع الصحفي في حالة المؤثِّر والمتأثر لدرجة قد تنتج الأوضاعُ إعلامَها الخاص وتتجاوز فكرة مرحلة التلقي دون صناعة الرسالة وصناعة معتقدات وقناعات الصحفي.

1- الإجراءات المنهجية للدراسة

أ- إشكالية الدراسة

تثير وضعية المجتمع الصحفي، في سياق الأحداث التي عرفها العالم العربي أواخر العام 2010 وتداعياتها، إشكالية العلاقة التبادلية-التأثيرية بين هذا المكوِّن المجتمعي وتحولات عملية التغيير الاجتماعي والسياسي الجارية في معظم الدول العربية واتجاهاتها وتجاربها المختلفة، لذلك آثرنا البحث في هذا الموضوع من خلال محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- كيف تفاعل المجتمع الصحفي مع تجارب التحول السياسي في المجتمعات العربية؟

- ما الذي صنع التمايز على مستوى مرافقة المجتمع الصحفي لمحاولات التأسيس للتحول الديمقراطي؟

- ما مدى مساهمة مسارات التحول السياسي في إنتاج وتجديد النخب القيادية والموجهة؟

ب- فرضيات الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن الحقل الاستفهامي المطروح في شكل بناء افتراضي يعتمد الفرضيات التالية:

- خصوصية المجتمع الصحفي في البلدان العربية انعكست على نوعية التماهي والمرافقة للتحول السياسي.

فالبيئة المجتمعية والمؤسساتية في المجتمعات العربية تشكِّل بيئة حاضنة للمجتمع الصحفي، قد تبدو متشابهة إلا أنها تتميز عن بعضها البعض بخصائص أثَّرت بشكل واضح على ماهيتها وموقعها وحجم الدور الذي تلعبه في مجتمعاتها.

- انفجار النزاعات داخل تجارب المجتمعات العربية أسَّس لانقسامية النخب التي تخندقت في النزاع بعيدًا عن الموضوعية والحيادية المفترضة.

الأزمات تنقل الواقع إلى مستوى من التفاعل الاستثنائي يعطِّل أدوات الضبط والرقابة القائمتين على ضمان الحد الأدنى من الخدمة العمومية المتوازنة للمجتمع الصحفي؛ مما يفرض قراءة متأنية في مجمل التحولات التي تُحدثها النزاعات القائمة.

- صدمة عسر مسارات التحول السياسي في العالم العربي عطَّلت إنتاج نخب قيادية عابرة للانقسامات المجتمعية والسياسية.

السياقات المتأزمة عادة ما تعيد إنتاج الانقسامات التقليدية وتنتج انقسامات أخرى؛ مما يطرح بقوة إشكالية تعطيل إنتاج نخب تتجاوز التفكيك المجتمعي الحاصل، لبناء مشاريع مجتمع تستوعب التناقضات والاختلالات الموروثة وتحويلها إلى جزء من التنوع غير المهدد لتماسك المجتمع.

ج- أهمية الدراسة وأهدافها

تكمن أهمية البحث في فتح النقاش حول أخلاقيات مهنة الصحفي عمومًا وما يعترضها من إشكاليات ضاغطة تعيد صياغة دوره، خاصة ما تعلق بالتشكيك في ضرورة الالتزام بالحيادية مع الإبقاء على الموضوعية، مما يفتح الباب واسعًا لتخندق المجتمع الصحفي ضمن أطراف الصراع، فالبحث يدعم فتح النقاش قبل أن يحاول تقديم الإجابات.

وتهدف الدراسة إلى إبراز المؤثرات المختلفة التي تضغط باتجاه تكييف العمل الصحفي وفق ما يخدم البيئة الحاضنة له، دون الاكتراث بأخلاقيات المهنة القائمة بالدرجة الأولى على الموضوعية في نقل الخبر، بدون تزييف للوقائع أو توجيهها، فالسياقات غالبًا ما تفرض نوعية التغطية؛ الشيء الذي أنتج فوضى كبيرة قلَّلت من مصداقية المجتمع الصحفي، دفعت الباحث إلى محاولة إظهار الآليات والعوامل الضاغطة حسب مختلف النماذج المطروحة في الدراسة، بهدف إعادة توجيه العمل الصحفي لتحقيق الخدمة العمومية التي وُجد من أجلها مهما كانت العوائق والصعوبات، لإعادة تفعيل دور المجتمع الصحفي كسلطة رابعة.

د- منهج الدراسة

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى عرض تفاصيل دور المجتمع الصحفي العربي بالحياة العامة، وتحليل نتائج وآثار ذلك الدور الملاحَظ من الواقع بالاستعانة بالنموذج الجزائري.

ه- مفاهيم إجرائية

- المجتمع الصحفي:

نقصد بالمجتمع الصحفي مجتمع الصحفيين في كل الفضاءات والمؤسسات، لأن مهنة الصحفي لم تعد محصورة في المؤسسات الإعلامية بل التطور التكنولوجي سهَّل أداء العمل الصحفي ووسَّع دائرة التأثير من خلال استعمال شبكات التواصل الاجتماعي والوسائط الاجتماعية، وحتى الصحفيون أنفسهم أصبحوا لا يكتفون بالتزاماتهم المهنية في مؤسساتهم الإعلامية، بل بات الكثير منهم ينشط صحفيًا على مختلف الوسائط الاجتماعية، وأصبح اليوم من الصعب التحديد الوظيفي للصحفي بناء على الانتماء للمؤسسات الإعلامية.

- النخبة:

النخبة هي جماعة اجتماعية تتشارك نفس الخصائص التي لا توجد عند غيرها، مما يكسبها التميز والمكانة الاجتماعية التي تتحدد حسب ما لديها من أدوات مؤثرة في تفاعل الجماعات الاجتماعية الأخرى. وينطوي مفهوم النخبة، حسب فلفريدو باريتو (Vilfredo Pareto)، "على ضرب من تقدير النجاح الذي يؤدي به الفاعلون الاجتماعيون فاعلياتهم. وبما أن التقدير يعني أن نقارن وأننا لا يمكننا أن نقارن إلا ما يكون قابلاً للمقارنة، فإننا لا نستطيع الكلام على نخبة إلا داخل

فرع من الفاعلية"(4). أما غايتانو موسكا (Gaetano Mosca)، فقد أكد أن "هناك استعدادًا سيكولوجيًا لدى البشر لأن يتفوق كل منهم على الآخرين ويؤدي ذلك إلى تفوق البعض على البعض الآخر بالفعل"(5).

2. تطور الدور بتطور الوسائل

للمجتمع الصحفي دور مهم في حياة الأفراد والجماعات داخل البيئة الاجتماعية التي يوجدون فيها ويتفاعلون من خلالها، هذا باختلاف ما يستخدم من وسائل، بداية بالصحف التي تعتبر من أقدم وسائله (مرتبطة باكتشاف الطباعة)، استخدمها لقرون مضت في نشر أفكاره وفرض الرقابة أو المشاركة في إحداث التغيير... وغيرها من المهام التي جعلت من الصحف جزءًا من الحياة اليومية للأفراد القارئين لها. لتظهر بعد ذلك وسائل أخرى سهَّلت وعقَّدت من دور المجتمع الصحفي في نفس الوقت؛ حيث -وإن كانت الصحف تستقطب شرائح اجتماعية محدودة بمتغيرات كالمستوى العلمي والانتماء الجغرافي وبعض الميول الشخصية- نجد الإذاعة وبعدها التلفاز وسيلتين أحدثتا ثورة في كيانه، بسرعة ما يمكن نقله من أخبار ومعلومات من خلال هاتين الوسيلتين تجاوزت الحدود الجغرافية والفكرية والطبقية مما جعلها محل اهتمام الباحثين.

فمثلاً "التلفاز إنما ينقل لنا ما يسميه جان بودريار (Jean Baudrillard) "عالم الواقع المفرط"، فالواقع الحقيقي لم يعد موجودًا بالفعل، بل استُعيض عنه بما نشاهده على شاشات التلفاز من مشاهد وصور وأحاديث وتعليقات"(6). وهذا ما انتقده جون تومسون (1995) (John Thompson)، الذي يعتبر هذا الرأي يتسم بالسلبية المفرطة؛ إذ إن "وسائل الإعلام الحديثة لا تحرمنا من فرصة التفكير

النقدي.. فالأفراد يناقشون رسائل وسائل الإعلام عند استقبالهم لها، ويحولونها فور ذلك خلال سردهم لها وتفسيرها وإعادة تفسيرها، والتعقيب عليها والسخرية منها وانتقادها. إن امتلاكنا لهذه الرسائل وإدماجها في حياتنا يجعلنا قادرين على تنمية مهاراتنا ومخزوننا المعرفي وإعادة تشكيله. ثم اختبار مشاعرنا وأذواقنا وتوسيع آفاق تجربتنا الحياتية"(7). ويمكن تشبيه الفرد المتلقي لمختلف هذه الرسائل بـ"لوحة فنية ترسمها الانفعالات والأحاسيس المتباينة التي قد تختلف من لحظة لأخرى باختلاف الموقف الاتصالي"(8).

لذلك، ترتبط هيمنة المجتمع الصحفي اليوم بما يمتلكه من وسائل ومؤسسات ودرجة حداثتها وما لديه من هوامش حرية، كي لا يترك تلك الوسائل في أيدي من هم أقل خبرة وكفاءة، خاصة وأن "تملُّك المؤسسات الإعلامية والاتصالية لا يقتصر على الاحتكار الاقتصادي والمالي، بل إن جوهره يكمن في البعد السياسي. ومن هنا، فإن ملكية وسائل الإعلام المختلفة تقترن في أكثر الأحيان بالرقابة التي تفرضها الدولة على البث الإعلامي بجميع أشكاله وأدواته. وعلى هذا الأساس، ترتبط حرية الوسائل الإعلامية إلى حد كبير بالتعددية، أي بإتاحة حرية التعبير والمشاركة العامة لمختلف القوى والفئات والشرائح في المجتمع. وبعبارة أخرى فإن الحرية الإعلامية هي من مظاهر الديمقراطية"(9).

لكننا اليوم "أدى انتشار وسائل الإعلام الجماهيرية وسطوة صناعة الترفيه الجماهيرية إلى تشويه طبيعة المجال إلى حد بعيد؛ ذلك أن مناقشة القضايا السياسية أصبحت مرهونة بما يدور في البرلمانات وفي وسائل الإعلام، فيما تجذَّرت سطوة المصالح التجارية والاقتصادية وهيمنت على الصالح العام. ولم يعد الرأي العام يتشكَّل من خلال النقاش العقلاني المفتوح، بل غدا مصلحة لعمليات الاستمالة

والتلاعب والسيطرة المفروضة عليه، كما تبدو على سبيل المثال في الحملات الدعائية والترويجية"(10).

- الدور:

يمكن تلخيص دور المجتمع الصحفي ومسؤوليته المجتمعية في الحياة العامة في النقاط التالية:

- التأثير في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، والتعليم والإعلام (إيصال المعلومة) والتثقيف (التأثير في الثقافة الرسمية والثقافات الفرعية وإنتاج رأسمال ثقافي سياسي لدى الأفراد بالحفاظ على ما هو قائم من ثقافات أو التغيير فيها جزئيًا أو كليًا)، وإيصال المعلومة لأكبر عدد من الناس في نفس الوقت بسبب التكنولوجيا، ورفع مستوى الوعي السياسي وتوجيهه بمناقشة ومعالجة قضايا المجتمع بمختلف مجالاتها وتوجهاتها.

- اقتصادي تجاري، حيث يبيع الاشتراكات ومساحة للإعلانات وحتى الأوهام والأحلام.

- دور واضح في عولمة الأفكار والمواقف، فالمجتمع الصحفي مرآة عاكسة للمجتمع بما فيه من أطياف وأيديولوجيات وهموم ومشاكل وتحديات ورهانات.

- التقليل من حالة الاغتراب خاصة السياسي منه أو تأزيمها أكثر.

- المشاركة السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر، مثل التحاور ومتابعة الجماعات والتكتلات السياسية والحملات الانتخابية (الترويج للمرشح أو تهديمه)، وأعضاء الحكومة والبرلمان، والسياسة الخارجية، وتحليل مواقف وتوجهات كل طرف من أجنحة النظام أو المعارضة أو الموالاة وإيصال صوت الشعب وحكامه بتوفير منابر

لـكل الآراء.

- تخطـي التأثيـر المحلـي المجتمعـي لتأثيـر دولـي خاصـة فـي القضايـا المتمحـورة حـول حقـوق الإنسـان وإشـكالية تطبيـق الديمقراطيـة وبعـض القضايـا الأيديولوجيـة المسيَّسـة (القبائـل مثـلاً)، وإيصـال صـوت الأقليـات والفئـات الاجتماعيـة باختلافهـا، ممـا يحولـه لجماعـة ضاغطـة أو لنقـل: قـوة وسـلطة ضاغطـة تتمكـن مـن التفـاوض وتحقيـق مكتسـبات ومـن المقاومـة غيـر العنيفـة والمشـاركة فـي اتخـاذ القـرارات بشـكل غيـر مباشـر، لكـن ذلـك يسـهم فـي توفيـر الاندمـاج والتـوازن الاجتماعييْن وفـي الرفـع مـن معنويـات الشـعوب.

3. المجتمع الصحفي ومراحل التحول الديمقراطي: ما بين التماهي والاشتباك

يطـرح الحديـث عـن التغطيـة الإعلاميـة لثـورات الربيـع العربي الكثيـر من الإشـكاليات، لأننـا نتعامـل مـع وضـع اسـتثنائي فحالـة الثـورة تأخـذ معنـى خاصًـا، وهـو "التغييـر الجـذري والشـامل للأوضـاع السـائدة، والاتجـاه نحـو إحـلال أوضـاع جديـدة بـدلًا منهـا تتجـاوز الواقـع إلـى المأمـول وهـو مـا يطمـح إليـه الشـعب، كمـا أنهـا تعنـي التحـرك الشـعبي أو الجماهيـري لإسـقاط النظـام القائـم، وتغييـره بنظـام آخـر يتفـق وأهدافـه وطموحـه فـي حالـة جديـدة تحقـق نقلـة كبيـرة فـي حياتـه الشـاملة، بعبـارة أخـرى الثـورة هـي: حالـة شـعبية جماهيريـة، وهـي حالـة لوضـع جديـد يشـمل الجوانـب السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة بمعنـى آخـر، هـي حالـة شـاملة وليسـت أحاديـة الجانـب أو جزئيـة"(11). وهـذا مـا يسـتلزم مبدئيًـا التسـليم بعـدم التعاطـي بنفـس المقاييـس والمعاييـر عنـد قـراءة التجـارب المختلفـة، فلـكل تجربـة بيئتهـا وظروفهـا وسـياقاتها الخاصـة، كمـا أن اسـتنفاد زمـن التجربـة يضفـي شَـرْعَنَة أقـوى علـى الانتقـاد؛

لأن دراسة التجارب في أوج تفاعلاتها وإفرازاتها تحجب الرؤية العقلانية الموضوعية وتسقطنا في تتبُّع الدلالات الجزئية التي لا تعكس بالضرورة السياقات والمسارات الكلية، وهذا يعني الاعتراف بأن قراءتنا الحالية تبقى كذلك ظرفية طالما أن حراك المجتمعات والظواهر التي تصاحبها لها أعمار طويلة تتجاوز حدود بضع سنوات في الغالب كما هي حال العمر الافتراضي لتجارب ثورات الربيع العربي.

ولعل خصوصيات التجارب قد تحيلنا إلى ذكر بعض العوامل التي صاحبتها وصنعت خصوصيتها، ومنها أن:

- النظم الإعلامية الموجودة انعكاس للنظم السياسية، فهناك فرق كبير بين نظام سلطوي ونظام ليبرالي ونظام مختلط وحتى النظم السلطوية المتشابهة قد تختلف معالجتها الإعلامية بحسب تقاليدها المتبعة ونمط السقف المتاح والمعتمد في التعاطي مع الشأن الداخلي والخارجي.

ومن هنا، نلاحظ اختلاف تعاطي الإعلام الرسمي لدول الربيع العربي مع الاحتجاجات، ويظهر الفرق شاسعًا بين الإعلام السوري والمصري حيث إن الإعلام المصري عاش اللحظة وحاول التعاطي معها بالتماهي بينما الإعلام والتليفزيون السوري استخف بعقول الناس وفرض قراءة واحدة، قراءة المؤامرة، هنا تمَّ إهمال بل وقمع أهم عنصر في الإعلام وهو البرمجة التي تعتبر مهمة في إيصال الرسالة، فهي "ذلك الفن الخاص بالتصميم والذي يكون موضوعه إعطاء كل حصة الفرص الكافية للقاء الجمهور"(12)، ولن يتأتى ذلك إلا بمحاكاة الواقع وعدم إنكاره بل الانطلاق من الحقيقة لخلق وعي مزيف.

- نوعية مسار الحراك والتطورات تفرض تغطية إعلامية تتناسب مع طبيعة صيرورة الأحداث ومن ذلك اضطرار القنوات والصحف للتنازل عن مصداقية وكفاءة

وأهلية المراسلين مقابل شجاعة ومغامرة المراسل. فمن الصعب إيجاد مراسلين يغامرون بحياتهم في حروب دامية مثل المشهد السوري، دون أن يكونوا منخرطين بشكل أو بآخر في النزاع، وبالتالي تصبح القنوات تتعامل مع مراسلين ومصورين غير محترفين يقبلون بمخاطرة الموت، ومن زاوية أخرى مراسلين بقبعة مناضلين ومحاربين أكثر من صحفيين ومراسلين.

- صعوبة التأكد من المعلومة والوصول إلى مصدر الخبر من مشهد لآخر، وفي مثل هاته النزاعات فإن التركيز على قوة المراسلين على الأرض مهم جدًا لتصبح الخدمة الإعلامية تستمد قوتها من النقل على الأرض خاصة وأن تسارع الأحداث لا يتيح وقتًا كافيًا لتمحيص الخبر، نظرًا لكثرة وسرعة المادة الإخبارية.

وهكذا، يفرض السياق نمط التغطية والمرافقة الإعلامية، فالتطورات الخاصة بالحالة السورية ميَّزت مأساوية وفوضى التغطية الإعلامية مقارنة بإيجابية الحالة التونسية وبنسبة أقل الحالة المصرية.

البديل المفروض أو الخيار المتاح

تنتج الأزمات واقعها الخاص ومن السهل إصدار أحكام قيمية على مآلات الأحداث ومخرجاتها خارج ظروف وضغوط السياق المرافق، ومن جملة منتجات التأزيم الحاصل في المشهد السوري واليمني والليبي أنه أنتج فئة جديدة من الإعلاميين والصحفيين -وهم المواطنون الصحفيون- أملتها ضرورات الثورة. بدأت باحتشام البحثَ عن أية أخبار، وسرعان ما احتلَّت مكانة رئيسية في التغطية ونقل الأخبار تحت غطاء صحافة المواطن باستعمال تعابير تسمح بتقبلها من قبل المشاهد مثل: شاهد عيان، من قلب الحدث، أو ناشط حقوقي...إلخ.

تمَّ التأسيس لنوع جديد من الإعلام لا يلتزم بالضرورة بأخلاقيات المهنة، يستمد شرعيته من استبداد النظم وجور الأنظمة، وتطور هذا الدور بتملك الكثير من المواطنين الصحفيين والمراسلين غير المحترفين للممارسة مع مرور الوقت وساعدهم على ذلك الخبرة في التعامل مع الكاميرا التي بدأت باستعمال المباشر في الهاتف.

ومن هنا، ظهر ما سُمِّي بإعلام الربيع العربي كإعلام مُعفى من الأخلاقيات المهنية التي يلتزم بها الإعلام عمومًا وبدأ يطرح إشكاليات متعلقة بطبيعة الأدوار المنوط بأدائها، وعلى رأسها: هل هو بالضرورة إعلام معارضة للأنظمة الاستبدادية؟ وهل يجب أن يكون إعلامًا مقاومًا وإعلامًا تحرريًا؟ وهل هو إعلام فعل -أي صناعة حالة- أم رد فعل؟ ثم انتقلنا إلى مستوى آخر من الإعلام الذي تمليه النزاعات وهو الإعلام المهاجر أو إعلام ثورات المهجر.

وبالتالي، أصبحنا أمام حالة إعلامية لم تستقر ولم يكتمل تشكُّلها. ومن هنا، فإن معايير تقييم التجربة تختلف وفق ما بيَّنَّا من سياقات، قد توسع دائرة الاختلاف داخل الوطن الواحد من منطقة لأخرى بحسب التقسيمات الإثنية والعرقية والأيديولوجية والجهوية مما يفرض تجزئة التجربة عند الدراسة أحيانًا حسب النوع والمكان والموضوع.

4. انعكاس التمايز على مستوى أداء المجتمع الصحفي

كلما ارتفع سقف الضغط زاد احتمال انحراف تغطية المجتمع الصحفي، فمثلًا الانطلاقة في التجربة التونسية والمصرية كانت مريحة إلى حد بعيد وسمحت للمجتمع الصحفي بالتحرر النسبي والتماهي مع الأحداث والإبداع أحيانًا في

التغطية لكسب مصداقية تسمح بالتأثير في تلك الأحداث. وكان نموذج التجربة المصرية متميزًا من حيث القدرة على التلوُّن مع الأحداث ثم الاصطفاف لإعادة إنتاج النظام. ولعل التجربة المصرية تحتاج إلى وقفة قصيرة؛ لأن تأثيرها كان ولا يزال كبيرًا جدًّا في وأد الفعل الثوري المصري. وقد صنعت العواملُ التالية خصوصيةَ التجربة الإعلامية المصرية:

- أداء الإعلام الرسمي المصري كان أذكى ورفع السقف لكي يبقى مؤثرًا في الحالة السياسية والمجتمعية فاستطاع ذلك عكس الإعلام السوري الذي بقي منغلقًا على نفسه يسوِّق لنظرية المؤامرة.

- أهم سلاح بالنسبة للإعلام للتأثير في الأحداث عادة ما يكون القدرة على تقديم صورة قابلة للتصديق حتى وإن كان خبرًا غير حقيقي يكسبك قوة، ولم يجد المجتمع الصحفي المصري صعوبة كبيرة لتحقيق ذلك، نظرًا لامتلاكه إمكانيات تسمح له بأن يمرِّر رسائل قوية بطريقة غير مباشرة، مثل الدراما والفكاهة، وتنوع البرامج الذي يسمح بإيصال الرسائل بطريقة أو بأخرى بحسب نوعية الجمهور في ظل امتلاك حوالي 50 قناة فيها كل اللغات والتعابير.

- ومن بين العوامل التي ساعدت المجتمع الصحفي المصري على تمرير الرسائل بذكاء كبير لاحتواء الغضب والتذمر وإعادة إنتاج منظومة الحكم أو تثبيتها: توظيف النكتة السياسية بما أن لديها تراثًا في مصر، والنظام المصري كان دائما متساهلًا مع السخرية السياسية التي كانت تُمرَّر في المحتوى الاجتماعي كآلية تنفيسية لاحتقان المجتمع، وكان ذلك واضحًا في برامج الكوميديا الاجتماعية.

- مقارنة بسيطة بين التجربة المصرية والسورية وحتى العراقية تبيِّن دور السخرية السياسية في تحديد الفارق على مستوى الاحتقان وردود الأفعال الراديكالية التي

يخلِّفها، فتراث الفكاهة تراث مصري عكس سوريا وعراق صدام الذي يتميز بالجدية المصطنعة بلغة خشبية لمواطنيها. ورغم ما حدث في مصر من اعتداء على الإرادة الشعبية، لم تتطور الأحداث المأساوية التي خلَّفتها في تجارب أخرى، وهذا لا يرجع لعامل التنفيس وتمرير الرسائل عبر السخرية السياسة فقط وإنما هناك عوامل أخرى قد نتعرض لها من خلال هذه الوقفة.

- من أهم نقاط قوة المجتمع الصحفي في مصر أنه استطاع مقارعة الإعلام الخارجي مما ساعده على عدم اللجوء لتبني الرؤية الأحادية والانغلاق على الذات، كما استعان بسلاح قوي جدًا وهو الدراما التي تماهت بسرعة قياسية مع الأحداث وانتقلت إلى تبني الثورة بمنتجات متنوعة ولكن سرعان ما أعادت تصويب البوصلة ضد الثورة بشكل ناعم، عندما صوبت قدرتها الإنتاجية لخلق مواد سينمائية وتليفزيونية لضرب النخب الثورية ورسائلها بالتشكيك وإضفاء معاني تعمل على تمييعها ودفع الكثيرين لمعارضتها؛ فأوجدت بيئة حاضنة ومؤيدة لفكرة الإقصاء والاستئصال النسبي للنخب التي أنتجتها الثورة المصرية، وكمثال على ذلك شهرة ونجاح المسلسلات التي عالجت ظاهرة الإرهاب وتنظيم "الدولة الإسلامية".

من هنا، يمكن أن نستشف كيف تؤثِّر الخصوصيات في كل تجربة على تطور الأحداث، ومن ثم التأثير على أداء المجتمع الصحفي. فإذا كانت التجربة المصرية نموذجًا متميزًا لاحتواء الحراك الثوري لدرجة يمكننا معها تسمية انقلاب 3 يوليو/ تموز 2013 بـ"الثورة المضادة لمدينة الإعلام في مصر"، فإن المجتمع الصحفي السوري يُمثِّل النموذج النقيض.

فقد نتفهم أن إعلام الدولة هو صوت رسمي ويصعب تحويله إلى صوت شعب،

ولكـن كان يمكـن أن يتسـم بنـوع مـن الـذكاء فـي التغطيـة ويبتعـد عـن الرؤيـة الاسـتبدادية التخوينيـة لمواطنيـه الناقمـين علـى التسـيير السـيء لحياتهـم اليوميـة وإهـدار مـوارد البـلاد، ويبتعـد أيضًـا عـن شـمَّاعة المؤامـرة الأجنبيـة والأيـادي الخارجيـة التـي تتفـنَّن الأنظمـة الاسـتبدادية فـي إشـهارها عنـد أي تهديـد داخلـي لاسـتحضار شـرعية مكافحـة الآخـر العـدو المتربـص، فـكان المشـهد السـوري بـكل دمويتـه التـي لا تـزال مسـتمرة لغايـة كتابـة هـذا البحـث.

مـن هنـا، فـإن الأداء الإعلامـي يختلـف ويأخـذ مجـرى بحسـب درجـة التنـازع، وكلمـا ضاقـت مسـاحات التعبيـر عـن الخبـر والوصـول إليـه يرتفـع سـقف الخـروج عـن الأخلاقيـات المهنيـة للعمـل الصحفـي ليصبـح الاهتمـام بتلـك الأخلاقيـات أمـرًا عبثيًـا مقارنـة بحجـم المأسـاة، فتنزلـق التغطيـة تدريجيًـا لتتحـوَّل إلـى جـزء مـن مشـهد النـزاع والصـدام.

ومـن المشـاهد التـي تختـزل التغطيـة الإعلاميـة فـي المشـهد السـوري نجـد أنفسـنا أمـام عوائـق راجعـة لضعـف مصـادر التمويـل وعـدم القـدرة علـى الوصـول إلـى مصـدر الخبـر، بغيـاب مراسـلين مثـلًا وضعـف الالتـزام بالقواعـد المهنيـة، أو الظـروف المعيشـية، والمشـاركة فـي النشـاطات النضاليـة المختلفـة التـي تعطـل الأداء الصحفـي وتغلـب حالـة الناشـط علـى صفـة الإعلامـي. فالإعـلام الـذي لا يمتلـك مثـلًا التغطيـة المباشـرة والميدانيـة يتحـوَّل إلـى إعـلام رأي وخطـاب وتعبئـة، يركـز علـى الطابع الخطابـي اللفظي، لأنـه محـروم مـن أهـم أداة لنقـل وتوصيـف الخبـر وهـي النقـل المباشـر للأحـداث. هـذا الـذي حـوَّل الإعـلام علـى الأقـل فـي المشـهد السـوري إلـى جـزء مـن الأزمـة عـوض أن يكـون جـزءًا مـن الحـلِّ، فقـد تـورَّط المجتمـع الصحفـي فـي الأزمـة وظهـرت مؤشـرات التـأزم مـن خـلال المظاهـر التاليـة:

- البحث عن إثارة الشارع بابتزاز المشاهد وعرض تماثل في مقارنة مستفزة، وهذا ما يرتبط عادة بمدى مناعة المتلقي وقدرته على التعاطي الحذر والعقلاني مع الرسائل وحتى تقديره لذاته وثقته بها؛ لأن "التقدير القوي للذات يعزز مقاومة الدعاية والإغراء الشكلي للخطاب، وحتى تمجيد القيم الغريبة عن أخلاق الفرد. وبالعكس، فإن الأفراد الأكثر قابلية للتأثر يكونون عمومًا فريسة للشك والارتياب سواء على الصعيد الفكري أم الوجودي. إلا أنه ينبغي توضيح أن التقدير القوي للذات لا يكون متلازمًا بشكل آلي مع المستوى الثقافي الجيد. وهو يرتكز على عوامل نفسية ونفسية-اجتماعية مترابطة فيما بينها بطريقة معقدة"(13).

- حالة سيولة في الأخبار الصحيحة والكاذبة في ظل عدم القدرة على التثبُّت، وفي نفس الوقت حتمية المحافظة على المُشاهِد فيتم التضحية بأخلاقيات المهنة، وهذا ما يدفع بدوره إلى تمييع المجتمع الصحفي كمصدر للمعلومة التي تساعد المواطن على اتخاذ القرار المناسب فيرتبك المواطن ويحجم عن التدخل وقد يفضل ترك المشهد والهروب من الأزمة. ويزيد من تعميق الأزمة أن الحصيلة المعرفية للمواطن الصحفي الفاعل على شبكات التواصل الاجتماعي تتحول إلى جزء من التأزيم؛ إذ "لن تتولد هذه الحصيلة المعرفية عن فراغ، بل ستتشكَّل ملامحها، نتيجة لصيرورة التفاعل الدائم بين ثقافة المجتمع الذي تستوطنه الجماعات المتخيلة وأفرادها، والتي تؤثر بدورها في الأنماط التي تسود على مستوى الفضاء الاجتماعي الرقمي، والذي سينعكس لا محالة على الأنشطة والممارسات المعرفية للجماعات المتخيلة، والتي سينشأ عن حصيلتها النهائية صبغ ممارسات المواطن الرقمي العربي بسمات تجعله يختلف من بقية المواطنين الرقميين الذين يقيمون في فضاء اجتماعي آخر"(14).

- الاصطفاف الأيديولوجي من خلال التغطية الإعلامية للأحداث والتخندق الجهوي والإثني، ولو أن هذا التخندق اتسمت به كل التجارب، ولكن مع مرور الأيام واشتداد الصراع في المشهد السوري أخذ الصراع يرتكز على الشرعية الدينية ليبرر فكرة الاقتتال تحت معاني الشهادة ومجابهة الطاغوت والكفار...من جهة، ومكافحة الإرهاب ورد العدوان الخارجي من جهة أخرى.

- خطاب التشرذم والعمالة والشعارات المسيئة طغى في خضم الصراع وصار التراشق بالتهم سمة المعالجة الإعلامية ولغة المجتمع الصحفي في الغالب خاصة عندما يُسقى النزاع بدماء الأبرياء من الطرفين.

- الخطاب الإعلامي أصبح شبه خطاب حزبي فقد ضاقت مساحات الاختلاف وتقبل الرأي الآخر، ودخلت الأزمة السورية مرحلة الاصطفاف المباشر والتجنيد باسم المكونات القائمة، بما في ذلك المكونات الحزبية التي كانت جاهزة تنظيميًا للاستثمار في الحدث السياسي فوجدت نفسها طرفًا في نزاع عسكري، وهذه حال المشهد اليمني الذي أخذ شكل النزاع المسلح مما استدعى خطاب التعبئة الحربية.

هذا النوع من النزاعات يُشَيْطِن الخصم ويضخم مساوئه لكي يبرر اللجوء للاقتتال ويكسب شرعية استئصال الآخر، فننتقل من خطاب الاختلاف إلى مستوى خطاب الاستئصال.

- في ظل التهم المتبادلة، اشتغل الإعلام بالرد على الإعلام، أي الرد على الرسائل الإعلامية وابتعد عن وظيفته الأساسية المتمثلة في نقل الخبر الصحيح وتزويد المتلقي بالمعلومات المؤكدة.

هذا الوضع أدى تدريجيًا لإنتاج قنوات أو إعلام متعاطف مع الثورة، ولكن

يعمل بعقلية إعلام النظام مثل الانتقال من التشبيح للنظام إلى التشبيح للأطراف الداعمة والممولة. وبالتالي، لم يتحرر الإعلام المعارض -إن صح القول- من عقلية النظام السائدة وأعاد إنتاج نموذج مشابه يعكس بيئة النظام التي نشأ فيها.

- مع مرور الوقت، اشتدت الفوضى الإعلامية وتوالت السرديات غير الواقعية، تحت شعار المظلومية، واضطراب الخطاب بشأن الآخر، وأدى تفاقم الوضع إلى استسهال التعاطي مع المعلومة وتركيز الإعلام المتخندق في جبهات الصراع على الهجمات المتبادلة الدائرة عليها، واشتغل المجتمع الصحفي بالرد على الآخر وتحوَّلت الخطابات إلى منابر دعائية. ومما عمَّق من أزمة المجتمع الصحفي اضطراب النظرة تجاه المؤسسات والأدلجة والتحيز الفكري في جوٍّ من الاصطفاف والانقسام والتخوين مما أدى بهم لأن يفقدوا توازنهم العقلاني داخل الجماعة فتطفو على السطح صفات الجماعة على حساب صفات الفرد، بحيث "هذه الصفات العامة في الطباع المحكومة باللاشعورية الموجودة في جميع أفراد كل أمة بدرجة واحدة تقريبًا هي التي لها المقام الأول في حركة الجماعات، فتختفي مقدرة الأفراد العقلية في روح الجماعة وتنزوي بذلك شخصيتهم، وبعبارة أخرى تبتلع الخواص المتشابهة تلك الخواص المتغايرة وتسود الصفات اللاشعورية"(15). وكلما اشتد النزاع تراكمت الأخطاء وتحوَّلت إلى مادة دسمة تضفي شرعية أقوى للتعاطي الإعلامي الموجه، فيكفي دخول عشرات الآلاف من المقاتلين من مختلف البلدان لسوريا لمحاربة النظام كي يتحرر الإعلام الحكومي ويجاهر بكل اطمئنان بنظرية المؤامرة التي تحاك ضد الوطن، ويصبح يركز مثلًا على جنسيات المقاتلين الأجانب لاستعطاف المشاهدين واستحضار مشاعر الوطنية لكسبهم في صف النظام أو على الأقل تحييدهم من النزاع، ونفس الشيء بالنسبة للإعلام المصري

الـذي ركـز علـى المؤامـرة الأجنبيـة واسـتغل شـبكة العلاقـات الواسـعة لحركـة الإخـوان المسـلمين مـع مئـات التنظيمـات فـي شـتى البلـدان ليؤكـد التخابـر والتآمـر الدولـي، عندمـا سـارع مجمـل التنظيمـات للتضامـن مـع ضحايـا الانقـلاب وتبنـي مظلوميتهـم، وبالأخـص عندمـا تضامنـت حكومـات بشـكل رسـمي وعارضـت الانقـلاب مثـل مـا حـدث مـع تركيـا، وإن كان هنـاك فـارق تجلـى فـي أن الإعـلام المصـري العمومـي والخـاص اسـتطاع خلـق اسـتقطاب فـي الشـارع، أنتـج حالـة رفـض عارمـة للإخـوان سـهَّلت عمليـة الانقـلاب علـى الشـرعية باسـتعمال نفـس الشـرعية التـي اسـتخدمت للإطاحـة بحسـني مبـارك وهـي شـرعية خـروج الجماهيـر للشـارع.

أمـا التجربـة التونسـية فقـد عاشـت الاسـتقطاب الداخلـي وانحصـر النـزاع فـي شـق أيديولوجـي ونقـاش سوسـيو اقتصـادي حـول آليـات التسـيير الجيـد ليوميـات المواطـن التونسـي، ومـا سـاعد التجربـة التونسـية فـي تخفيـف حجـم الاحتقـان وتهذيـب التغطيـة الصحفيـة، توالـي المواعيـد الانتخابيـة السلسـة والناجحـة التـي فتحـت النقـاش حـول برامـج وتصـورات الأحـزاب للحـل فـي تونـس، وإشـكالية التوافـق ونجاعـة العمـل السياسـي التشـاركي، خاصـة عندمـا اسـتطاع الإسـلاميون - ممثَّلـين فـي حركـة النهضـة- أن يتخندقـوا فـي ائتـلاف وتحالـف جمـع أهـم مشـارب وتيـارات الحيـاة السياسـية فـي تونـس ممـا خفَّـف عنهـم عنـاء الـرد علـى الهجمـات الأيديولوجيـة طالمـا أن حلفاءهـم ينتمـون لنفـس الخنـدق الأيديولوجـي المتهجِّـم.

وبقيـت التجربـة التونسـية محاصَـرة سوسـيو اقتصاديًـا عندمـا رفضـت الـدول الكبـرى الغنيـة وحتـى الصديقـة مسـاعدة تونـس ماديًـا وتركتهـا سـجينة الوضـع الاقتصـادي الهـش. ويـرى الباحـث أن ذلـك كان كافيًـا ولا يـزال لكبـح ومنـع نجـاح التجربـة التونسـية كـي لا تتحـوَّل إلـى نمـوذج نجـاح جـذَّاب لباقـي الشـعوب العربيـة.

أما التجربة اليمنية، فبعد فترة تدافع سلمي ونقاش وتبادل اتهام عبر الرسائل الإعلامية والاصطفاف الصحفي، دخلت مرحلة النزاع المسلح، وسرعان ما انتقلت إلى مرحلة النزاع الدولي بشن السعودية حربًا على اليمن تحت مبرر رد العدوان غير المباشر للإيرانيين على اليمن. وبالتالي، دخلت الأزمة مرحلة العبث بمستقبل وحاضر اليمن واشتد النزاع بحيث لم تعد هناك فسحة للخطاب غير المنخرط في النزاع المسلح، وضاقت مساحات التعبير الموضوعي بارتفاع سقف الضغط الخارجي الذي بلغ درجة استئصال الخطاب المعارض عن طريق اغتيال الصحفيين وقصف مقرات المحطات الصحفية بتنوعها.

5. تحديات انخراط المجتمع الصحفي في مسارات التحول السياسي بالعالم العربي

يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الانخراط لا يتوقف على الرغبة والإرادة فقط، بل يتطلب إمكانيات وموارد مهمة، وما يتوفر اليوم من إمكانيات وقدرات عند مجمل القنوات لا يرتقي لمستوى قنوات حقيقية وبالتالي لا يسمح بتقديم الحد الأدنى من الخدمة المطلوبة للانخراط في هذا المسعى.

- أخذ المجتمع الصحفي العمومي في الكثير من الحالات شكل الامتداد المباشر للخطاب الرسمي، الذي لا يخاطب الشعوب بالضرورة بل تحوَّل إلى امتداد لوزارات الخارجية أي أذرعًا للدبلوماسية الخارجية.

- مشكلة نموذج المقارنة مع الغرب واعتماد التجارب الغربية كمرجعية لتحديد مسار التحول يزيد من تأثير بعض المؤسسات الغربية في بعض النخب العربية،

ويتجلى ذلك من خلال تدريب الشباب دون مراعاة لخصوصية المجتمعات العربية مما يزيد من تعقيد الأزمة عند العجز عن إنتاج تصور للتحول الديمقراطي يتماشى مع خصوصياتنا.

- السؤال المهني والأخلاقي الذي يبقى مطروحًا: هل من الضرورة أن تؤيِّد الوسيلةُ الإعلامية النظامَ أو تعارضَه؟ وما هو خط الاعتدال؟ وأين يجب التوقف؟ والأهم من ذلك: من يحددها؟

- الواقع المتحرك يستلزم رسالة إعلامية متغيرة وفي ظل الإعلاميين غير المختصين المؤهلين من الصعب جدًا أن ينتج المجتمع الصحفي الرسائل الإعلامية المتوازنة والبنَّاءة التي تخدم طبيعة المرحلة وترافق حجم التحولات السريعة.

يحدث الإشكال على مستوى بناء المعنى بسبب انكفاء الكثير من المثقفين عن إنتاج الأفكار والقراءات الإبداعية المعالجة لبيئة النزاع والاحتقان وهشاشة الرسالة الإعلامية التي قد تعيد تغذية النزاعات عوض حلِّها، وبالتالي يصبح المجتمع الصحفي يعمل دون نية مسبقة على إبعاد المجتمعات المأزومة عن مسار التحوُّل الآمن أو على التشويش على التسوية، وحق لنا التساؤل: هل الأداء الإعلامي لما يسمى بإعلام الربيع العربي هو خدمة إعلامية؟

- قد نكتشف فيما بعد أن الصورة والرسالة، التي كانت واضحة عند كل من يعارض النظام، حول النظام ذاته ومكوناته وخياراته وآليات التعاطي معه كانت مشوشة. أخذت الصورة الشعبوية العاطفية أكثر من الطرح الموضوعي السليم، فاستعدت الأنظمة وخلقت منها أطراف نزاع استئصالية عطَّلت عملية احتوائها أو على الأقل استمالة أطراف وأجنحة منها. أي بتعبير آخر: نجد أنفسنا أمام إعلام معارض وليس إعلامًا مهنيًا، لأن العيب ليس في عدم الحياد وإنما في التلاعب

بمصداقية وموضوعية الخبر الذي يتعرض للانتقائية والتلاعب والتوجيه.

- بسبب ضعف الإمكانيات وعدم وجود مجال لتقديم خدمة عمومية مناسبة لحجم الأحداث والرهانات، تصبح صحافة المواطن بديلًا اضطراريًا وحتميًا والمتنفس والمنقذ من التعتيم والضبابية المفروضة بمنطق السلاح والنار، غير أن صحافة المواطن عادة ما تلعب دورًا كبيرًا في نشر التفرقة والفكر التعصبي العنصري التخويني، والتعميم السلبي والتراشق والاتهام التعسفي. فتُعَقِّد من دور المجتمع الصحفي في المساعدة على التحوُّل السياسي السلس، ليغرق في التأكيد والتكذيب، ويضيع وسط تدفق الخبر والمعلومة والصورة عبر صحافة المواطن.

- مع استمرار التأزيم، تنتشر فكرة الرغبة في الاستماع إلى رأي واحد فقط مما يجعل المواطن ينظر للإعلام الذي يطرح التعددية بأنه مصدر للتشتت والتفرقة والبلبلة، وبالتالي يفرض التخندق وتتقلص مساحة القبول بالآخر، الشيء الذي يعطل مبدأ التسوية والحوار والتفاوض، ليصبح الشغل الشاغل هو محاولة السيطرة على الخبر، وهذا ما يستنزف الكثير من الجهد والموارد؛ لأنه غير قابل للتحقيق مهما كلَّفت المحاولات. إلا أن سياق النزاع وسطو مشاعر البحث عن هزيمة الآخر ومحاولة إخضاعه، أو استئصاله، تغيِّب صوت العقل فيصبح جزء من المجتمع الصحفي غير قادر على التفريق بين خطاب المظلومية وخطاب كشف المظالم.

- في الكثير من الحالات يصبح المجتمع الصحفي جزءًا من المشكلة وليس جزءًا من الحل، ويتحوَّل للتشكيك في كل شيء، خاصة المبادرات التي قد تتحوَّل إلى فرص ضائعة بسبب أداء المجتمع الصحفي فتضيع بوصلة التوجيه والترشيد.

6. المجتمع الصحفي الجزائري: النَّفَس الثاني لمحاولة التحرر

لا شك أن الظروف التي ولدت فيها الصحافة المستقلة في الجزائر تؤثر بشكل كبير في تحديد منتوجها الإعلامي وتقييمه، لذلك يمكن القول: إن المجتمع الصحفي في الجزائر وُلِد ولادة قيصرية في وضع مضطرب وفضاء هش من الحرية وافتقار للهوامش.

ولعل ما يميز وضعية المجتمع الصحفي في الجزائر ضبابية المركز القانوني؛ حيث لا تسمح السلطة للمجتمع الصحفي بالاستقرار القانوني فمثلًا أهم القنوات التليفزيونية الخاصة الحاضرة بقوة في المشهد الإعلامي اليوم، وهي تعد على الأصابع، لها تراخيص مكاتب أجنبية مؤقتة مما يدفعها إلى العمل في الغالب في وضعيات غير قانونية تجعلها معرَّضة للمساءلة القانونية في أية لحظة وبالتالي يصبح بقاؤها واستمراريتها مرتبطة بمزاج السلطة وقرارها الانفرادي.

وما زاد من عرقلة التغيير لانطلاقة جديدة للمجتمع الصحفي الجزائري هو هشاشة الوضع المالي والاضطراب الدائم لمداخيل الصحف والقنوات المستقلة في ظل الفساد الهائل الذي عمَّمته السلطة في المجتمع، بحيث يمكن اعتبار التعميم في الحالة الجزائرية "أحد أشكال إعادة التوزيع بين الفئات الاجتماعية لمصلحة الموظفين والوسطاء. وعندما تنتشر هذه الممارسة على نطاق واسع، يجب الظن بأن ذلك يجري بعلم وقبول قادة النظام، لا بل قد يكون أحد الأشكال الواقعية لشبكات الأمان للموظفين خصوصًا، لتعويض الرواتب المتدنية، وزيادة مستوى الدخل والرفاه بما يعوض جزئيًا الجمود في الحراك الاجتماعي الصاعد لدى بعض الفئات"(16). في ظل مناخ الفساد صارت السلطة تتلاعب بالإشهار بشكل واضح وتربط الحصول عليه بمدى تطابق الخط الافتتاحي مع توجهات السلطة أو

على الأقل عدم تعطيلها أو فضح فساد النظام. ويعتبر الإشهار بمثابة السرطان الذي يتهدد المجتمع الصحفي، فحتى القطاع الخاص لا يملك الجرأة على منح إشهار للمجتمع الصحفي دون مراعاة مزاج السلطة وتعليماتها غير الرسمية بالخنق والتضييق أو غض البصر والتساهل، ليبقى الإشهار يُشكِّل الآلية الرئيسية للتحكم في المشهد الصحفي.

إن عدم الاستقرار على سقف محدد من الحرية واضطراب الهوامش المتاحة التي تتأرجح بين التضييق والفتح الجزئي، لا يسمحان ببناء استراتيجية تطور، فكل شيء مبني على المستقبل القريب المجهول وقد رأينا قنوات إعلامية تستثمر في برامج ومسلسلات وتنفق أموالًا ضخمة ليتم منع بثها لأسباب واهية ودون سابق إنذار، ويتم تسويق المنع بشكل سري أو عن طريق رسائل غير مباشرة، ولكنها فاعلة مثل المنع الكلي للإشهار، وهذا مجرد مثال فقط.

ومع ذلك، اتسع في العقود الأخيرة هامش تأثير المجتمع الصحفي بشكل واسع لأسباب متنوعة، ولكن كلها صبَّت في صالح النخب الصحفية الجديدة، ولعل أهم عامل مساعد هو تصحُّر الفضاء السياسي وحتى النقابي بشكل أقل، فقد وجد الصحفيون أنفسهم أمام ساحة فارغة من الرهان السياسي، فتحولوا لقضاة أكثر من صحفيين موضوعيين وباتوا ينتقدون هشاشة المشهد السياسي والنخب المدنية واستماتوا في انتقاد الركود الحاصل مما تقاطع مع آراء الكثير من الجزائريين في ظل انتشار جلد الذات والتذمر من الواقع اليومي قبل بداية الحراك الشعبي، في 22 فبراير/شباط 2019. وخلال فترة وجيزة تحوَّل الصحفيون إلى صنَّاع رأي واكتسبوا ثقة في النفس، ومما ساعدهم على ذلك استراتيجية النظام القائم في انتقاد المجالس المنتخبة والفاعلين السياسيين لكي يثني الناس

عـن المشـاركة السياسـية، فتسـهل عمليـة إعـادة إنتـاج النظـام بسـهولة كبيـرة. فخـلال السـنوات الأخيـرة اشـتغل النظـام علـى توسـيع دائـرة انتقـاد البرلمـان وبعـض المسـؤولين، خاصـة المنتخبـين، لتشـويه سمعـة المجالـس المنتخبـة وبالتالـي تمييـع المشـاركة السياسـية ككل، وكلمـا تميَّـع الفضـاء السياسـي وتحـوَّل لمجـرد فضـاء لتحقيـق الترقيـة الاجتماعيـة والمصـالح الخاصـة، اتسـع هامـش انتقـاد المجتمـع الصحفـي وسـقف الانتقـاد، الشـيء الـذي سـاعد علـى تعاطـف المجتمـع مـع الإعـلام إلـى حـد بعيـد.

هـذا الوضـع سـاعد علـى دفـع المجتمـع الصحفـي لاحتـلال مسـاحات واسـعة للتعبيـر عـن ضميـر المجتمـع واسـتيائه، ومـن حُسـن حـظ المجتمـع الصحفـي أن الانتقـاد الـلاذع للفاعلـين فـي السـاحة السياسـية والسوسـيو اقتصاديـة تقاطـع مـع رغبـة السـلطة فـي تمييـع الفضـاءات وتعطيـل كل أنـواع المشـاركة السياسـية والنقابيـة والمجتمعيـة؛ حيـث اكتفـى النظـام بوضـع خطـوط حمـراء محـدودة علـى رأسـها صحـة رئيـس الدولـة وصلاحيـات أخيـه، السـعيد بوتفليقـة، صاحـب الأمـر بعـد مـرض عبـد العزيـز بوتفليقـة، فهكـذا احتـل الصحفيـون مكانـة نقديـة مهمـة فـي المجتمـع سـاعدتهم علـى التفاعـل مـع الحـراك بإيجابيـة منـذ انطلاقتـه، بـل يمكـن القـول: إنهـم أسـهموا بقـوة فـي ولادتـه بفضـل توظيـف الإعـلام للشـأن الاجتماعـي والاقتصـادي لكشـف مـدى الفسـاد الـذي كان ينخـر المنظومـة الاقتصاديـة، الـذي انعكـس آليًـا علـى الوضـع الاجتماعـي وفجَّـر الكثيـر مـن الآفـات الاجتماعيـة والظواهـر الغريبـة علـى مجتمعنـا، خاصـة ظاهـرة "الحرقـة" (الهجـرة السـرية) ومحـاولات الانتحـار والتسـرب المدرسـي والطـلاق وخطـف الأطفـال...إلخ.

وقـد اسـتفاد المجتمـع الصحفـي مـن تراجـع مصداقيـة الإعـلام العمومـي بسـبب عقـود مـن التلاعـب بخطـه الافتتاحـي وتمييـع تغطيتـه الإعلاميـة للظواهـر والأحـداث، فوجـد

الإعلام المستقل نسبيًا أرضية جاهزة لكسب المشاهد والقارئ والمستمع نظرًا لعدم وجود بدائل تُذكر. إلا أن في هذه المرة نظرًا لهشاشة مؤسسات الدولة التي تجلت بشكل واضح طوال العهدة الرابعة للرئيس، عبد العزيز بوتفليقة، وزخم الحراك الشعبي الضخم، سارع صحفيو القطاع العمومي إلى التماهي مع الحراك الشعبي ونظموا عدة وقفات احتجاجية داخل المقرات للمطالبة بالحرية في توفير التغطية الملائمة للحراك الشعبي، بل وأصبحوا ينادون بتغيير النظام ورفع القيود عن العمل الصحفي، كما بادروا بإنشاء نقابات حرة لتمثيل المجتمع الصحفي. وتكلَّل الضغط في الأسابيع الأولى بفتح هامش الحرية والسماح بتغطية الحراك واستضافة المعارضين في مختلف استوديوهات الإعلام العمومي، حتى كاد ينافس القطاع الخاص، ولكن بعد مرور أسابيع فقط وبمجرد استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، عاد التضييق من جديد وهاته المرة من قِبَل المؤسسة العسكرية التي أصبحت الآمر الناهي في البلاد ليتبيَّن أن الانفتاح السابق كان مجرد عملية موجهة بطريقة غير مباشرة لانتقاد جناح من النظام للقضاء عليه، ولشرعنة وتبرير إبعاده بالرغم من أن هذا الجناح عاث فسادًا في الجزائر وإبعاده كان مطلبًا جماهيريًا بامتياز.

وهكذا، تغير الآمر بالغلق للفضاء الإعلامي العمومي من جناح إلى آخر ليبقى المجتمع الصحفي العمومي في السجن الناعم مسموحًا له بالاشتغال على زاوية نظر واحدة وعدم الانفتاح على الآراء الأخرى. ومع ذلك لمدة أسابيع فقط من الانفتاح الجزئي ظهر جليًا توجه النخب الصحفية التواقة للتحرر من الغلق والتضييق، فبات واضحًا أن النظام فقد قدرته على الإقناع ولم يعد له أتباع ولا أنصار داخل المجتمع الصحفي العمومي، بل مجرد مستخدمين ينظرون له نظرة المسيء المخطئ العاجز، ويطالبونه بالإصلاح والتغيير بل والانسحاب، وبتعبير

آخـر، تبـيَّن أن كل شـروط الانفتـاح علـى تطلعـات المجتمـع للحريـة والاسـتقلالية وتقريـر المصيـر قـد نضجـت، ولـم يعـد مـن الممكـن تعطيلهـا إلا بالاسـتبداد والقمـع والحرمـان. ومـن هنـا، لـم يحـدث الاسـتثناء فـي المشـهد الجزائـري بـل تم تعطيلـه مؤقتًـا مـن جديـد، ومـع ذلـك ارتفعـت أسـهمه وزادت حظـوظ التأسـيس لواقـع جديـد مـن الانفتـاح.

7. متطلبات المراحل الانتقالية

مهمـا كانـت قـوة المجتمـع الصحفـي، فـإن شـروط التغييـر فـي المراحـل الانتقاليـة ومراحـل التحـول الديمقراطـي تتجـاوز فكـرة الانفتـاح أو التحريـر الجزئـي؛ لأن مسـألة التحـول تتجـاوز الجـزء وتمتـد للـكل، فعلى سـبيل المثـال كيف يمكـن للمجتمـع الصحفي التحـرر والتحـول إلـى سـلطة رابعـة دون تحـرر السـلطات الأخـرى التشـريعية والقضائيـة والتنفيذيـة، فمـا قيمـة الحريـة بـدون قضـاء مسـتقل؟ كيـف يسـتطيع الصحفـي ممارسـة مهنتـه بـكل حريـة فـي ظـل منظومـة قضـاء غيـر مسـتقلة تعاقـب الصحفـي بالشـبهة ولا توفـر لـه الحمايـة الكافيـة مـن كل أنـواع المضايقـات والإكراهـات؟ وهـل يمكـن للمجتمـع الصحفـي أن يمـارس صلاحياتـه إذا كانـت السـلطة التشـريعية غيـر مسـتقلة وتُسـتعمل لكبـح الحريـات تحـت شـعار البحـث عـن تحقيـق مصـالح الشـعب؟

إذن المعادلـة تتجـاوز الجـزء للـكل، ولكـن قـد يكـون المجتمـع الصحفـي مؤهـلًا لقيـادة قاطـرة التغييـر نظـرًا للمـوارد التـي يتمتـع بهـا، فمقارنـة بالسـلطات الأخـرى الإعـلام أكثـر مرونـة وقـدرة علـى صناعـة المعنـى وهـذا هـو الحاصـل فـي الجزائـر، بحيـث هنـاك تهافـت واسـتماتة فـي الصـراع علـى القنـوات الإعلاميـة المختلفـة ومحاولة توجيـه خطها الافتتاحـي أو علـى الأقـل تفـادي انتقاداتهـا، وبالتالـي المعركـة اليـوم علـى أشـدها بـين

السلطة والشارع على الفضاء الإعلامي والصحفي، فمثلاً أثناء الحراك الشعبي في الجزائر لم تخل مسيرة واحدة من مسيرات الجمعة ومسيرات الطلبة يوم الثلاثاء من محاولة استمالة المجتمع الصحفي بالضغط واللوم والتخوين، وأحيانًا بالتشجيع عندما يستجيب نسبيًا لتطلعات الحراك.

كما تظهر أثناء المراحل الانتقالية المبرمجة أو العفوية والواقعية إشكالية معقدة تعيق وتُهدِّد إمكانية مساهمة المجتمع الصحفي في إنجاح مرحلة التحول الديمقراطي أو التخفيف من أعبائها، وهي صدام النخب الصحفية والإعلامية بالمثقف الأكاديمي وسطوة النخب الإلكترونية أو الشبكية. فقد تعوَّد الإعلاميون على حالة التصحر السياسي والنخبوي فملؤوا الفراغ الحاصل وتحوَّلوا إلى نخب جاهزة لملء الفراغ في كل شيء، وانتقلوا بعد شعورهم بالشهرة والتقبل لدى الناس لمرحلة توجيه الأحداث والتأثير فيها، وساعدهم على ذلك انكفاء النخب الأكاديمية خوفًا من تكلفة المواقف المنتقدة والمعارضة، وبحكم أن الصحفيين أقرب للاحتكاك مع أصحاب القرار أو النخب الموالية للسلطة فإنهم أكثر قدرة على توسيع هامش حرية الانتقاد والطعن في التسيير، لأنهم الأقدر على التفاوض مع السلطة واللعب معها في معركة الهوامش، وإذا ما شعروا بغضب حقيقي لدى النخب الحاكمة تراجعوا قليلًا لامتصاص الغضب.

هذه الوضعية أكسبتهم ثقة في النفس أحيانًا مبالغًا فيها، فتطاول الكثير منهم على المثقفين والأكاديميين أصحاب أنصاف المواقف والانهزاميين، ليتولَّد نوع من الانفصام بين النخب الإعلامية والأكاديمية، وأصبح كل طرف يهاجم وينتقد الآخر، فتشكَّل نوع من القطيعة دفع الكثيرين من النخب لمقاطعة المجتمع الصحفي والتحفظ على التصريح خوفًا من التأويل والتحريف، وبالتالي عطَّل

التصادمُ الناعم التعاونَ الوظيفي الصحي الذي كان من المفترض أن يُشكِّل البنية الفكرية للتحول الديمقراطي.

ووجدت السلطة الفعلية في هذا التشنج فرصة لالتقاط الأنفاس والتشويش على محاولات التحرر. فلا المجتمع الصحفي قادر على إنتاج معنى للحراك وتفسير الواقع في شكل مسار تراكمي للفعل الاحتجاجي المطلبي الذي يستهدف تغييرًا أو إصلاحًا عميقًا للنظام، ولا المثقف الأكاديمي يستطيع التأثير في وعي الجماهير دون المرور الحتمي على المجتمع الصحفي والاستعانة بموروثه النضالي وثقافته السياسية وشبكة علاقاته لتحقيق أكبر قدر من الاختراق ورفع سقف الوعي وتصحيح الإدراك.

ومن هنا، اقتضت متطلبات التحول الديمقراطي والمراحل الانتقالية حتمية إجراء مصالحة لتصحيح الوضع المرضي الذي أنتجته الأنظمة المستبدة وعلى رأسها المصالحة بين المثقف والشعب، ويدخل في إطارها المصالحة بين المثقف والأكاديمي.

ويرى الباحث أن المثقف مطالب في بعض المجتمعات بالاعتذار للشعوب؛ لأنه فضَّل الركون للظالم والسكوت على الباطل مقابل الحفاظ على مصالحه الخاصة وتحقيق ترقية ولو كانت مُذِلَّة وتحمل في طياتها نوعًا من الخيانة لثقة المجتمع، الذي بذل الغالي والنفيس لتعليم أبنائه ولم يكن يتصوَّر أن هؤلاء الأبناء عندما يكبرون ويتعلمون سيديرون له ظهورهم وينظرون له نظرة ازدراء وكأنه هو السبب في التخلف وليست الأنظمة المستبدة، بل قد يعتبرون أن مؤسسات النظام الفاسد أكثر ديمقراطية وحداثة من الشعوب التي كانت أصلاً ضحية فساد الأنظمة.

ومن جهة أخرى، قد يعترض نجاح التحول الديمقراطي أو المراحل الانتقالية بروز

المثقف الشبكي، أي المثقف الإلكتروني الذي لم يتحصل بالضرورة على تحصيل علمي ولم يتأطَّر قط في تكوين مؤسساتي أو نشاط جمعوي، ليصبح منافسًا شرسًا للنخب الأكاديمية عن طريق امتلاكه قدرة التأثير في شبكات التواصل الاجتماعي، لما يوفره للمتابعين والمعجبين من حرية الانتقاد والنقاش والتحاور وتعديل مواقفه مقارنة بالمثقف التقليدي الذي يكتفي فقط بإعادة إنتاج رابطة الشيخ والمريد، أي إملاء الأفكار والتوجيهات في شكل أوامر وعلى الآخرين الاستجابة والتطبيق وإلا تحملوا مسؤولية ما ينجرُّ عن عدم التزامهم.

وبطبيعة الحال، يبقى المثقف الشبكي أكثر جاذبية وقدرة على توسيع دائرة المعجبين والأصدقاء والمتابعين الإلكترونيين، مما يسمح له بالتأثير بشكل أكبر مقارنة بالمثقف التقليدي الذي لم يتعوَّد بعد على هذا النوع من التواصل والتفاعل.

ومع ذلك، يبقى المجتمع الصحفي يشكِّل حجر الزاوية في إنجاح أي تحول ثقافي، ولا يستطيع التقدم دون الارتكاز على المثقف الأكاديمي، ونموذج الحراك الجزائري يبيّن ذلك بوضوح، فكلما تراجع الخطاب الشعبوي واسترجعت السلطة توازنها وبادرت باحتواء الحراك تدريجيًا، وجد المجتمع الصحفي نفسه في حاجة لقراءة المشهد من جديد، لأن القراءات المبسَّطة لم تعد كافية لإنتاج المعنى المطلوب، وصارت الحاجة ملحَّة لإنتاج معان وأفكار جديدة تعيد قراءة المشهد، ليتمكَّن المتخندقون في محور التغيير من مراجعة الأدوات والآليات المعتمدة بعد تكيُّف النظام مع محاولات التغيير.

8. المجتمع الصحفي وإشكالية إنتاج النخب

تجربة الحراك لحد الآن رفعت السقف عاليًا للنخب الصحفية، لأن الحراك في

جزء منه راديكالي المطالب رغم أنه لا يعتمد أدوات راديكالية بل صور الاحتجاج أقرب للسياق الإصلاحي، ومع ذلك وضع المجتمع الصحفي في الزاوية ورفع سقف التقدير والاعتراف للصحفي، لدرجة الفعل البطولي، فلا يرضى بتفهم الخطوط الحمراء التي يضعها الإعلام العمومي أو ملَّاك المؤسسات الإعلامية الخاصة. وقد كان منذ الأسابيع الأولى يضغط على المجتمع الصحفي ويدفعه للتحرُّر الكلي أو الاستقالة والتمرد. وقد سقط جلُّ الصحفيين في المحظور عندما التزموا بالخط الافتتاحي لمؤسساتهم، رغم أنه في الغالب يعادي الحراك أو على الأقل يتجاهله، خاصة ابتداء من الجمعة الحادية عشرة بعد أن أصبحت شعارات الحراك الشعبي في الجزائر تنتقد قيادة الجيش الوطني الشعبي وتتهمها بالخيانة والالتفاف على الحراك.

هذا الوضع يضع المجتمع الصحفي في مفترق طرق، فبعد أن روَّج الجميع للحراك الشعبي وغازله بدأ المجتمع الصحفي بالتراجع شيئًا فشيئًا، وبدأ الهامش المتاح في البداية بالتراجع والتضييق، وعاد الشارع من جديد للإقرار بعدم تحرُّر الفضاء الإعلامي واستمرار توظيفه من قبل النخب الحاكمة، مما يزيد من متاعب الصحافة ولكن هذه المرة أصبحت النخب الصحفية تملك أدوات التأثير في الحقل الإعلامي دون المرور بالضرورة على القنوات الرسمية.

فالإعلامي اليوم أصبح له عشرات الآلاف من المعجبين والمتابعين، جزء منهم يستطيع التحوُّل إلى أتباع للنخب الصحفية في ظل غياب فاعلين متمكِّنين في الحياة السياسية والسوسيو اقتصادية يتمتعون بالمصداقية، مما يزيد من حظوظ هاته النخب في التحوُّل إلى نخب قيادية.

وإذا علمنا أن آلاف الطلبة في تخصصات الإعلام والاتصال يتخرجون سنويًا، فهذا

يعني بالضرورة زيادة الضغط على الفضاء الإعلامي وخلق مزيد من المنافسة التي تمر حتمًا عبر كسب قلوب الجماهير، الأمر الذي يتطلَّب بالضرورة التخندق إلى جانبهم في معركة الحرية.

وإذا أردنا أن نختزل المعوقات التي تهدِّد أو تعطِّل إنتاج نخب المجتمع الصحفي كي تستطيع المساهمة بشكل أكبر في التحول السياسي يمكن أن نحصرها فيما يلي:

- التساهل مع الرسائل الإعلامية وعدم تمحيصها بالشكل الكافي؛ إذ إن "قادة الرأي العام، من رجال سياسة ومسؤولين نقابيين، وكذلك صحفيين، ومحرري افتتاحيات، هم الأكثر تيقظًا لرسائل وسائل الإعلام، وبالتالي الأكثر تعرضًا للخضوع لتأثيرها. وفي النهاية، من جهة أخرى، فإن بعض الرسائل تُبثُّ لا لتكون موجَّهة أولًا للجمهور، وإنما لبعض القادة. ووسائل الإعلام نفسها: من صحافة مكتوبة ومسموعة ومرئية تشكِّل نوعًا من منظومة تفاعل يقرأ فيها الصحفيون والسياسيون المختصون، ومسؤولو الزوايا أو البرامج السياسية لبعضهم، ويؤثرون على بعضهم بعضًا بشكل متبادل، ويظهرون بشكل خاص، وهم خاضعون لبعضهم بعضًا في تقديماتهم وتعليقاتهم"(17)؛ مما قد يتحوَّل إلى عائق حقيقي لتمحيص الرسائل وغربلتها.

- حرمان الصحفيين من دورات تطوِّر أداءهم وتكوينهم، وهو ما يهددهم بتراجع المستوى وعدم مسايرة ارتفاع سقف التطلعات لدى المتلقي ولا حتى التمكن من مسايرة ما يعرفه هذا المجال من تطورات. فكل دول العالم تقريبًا أصبحت لديها قنوات موجهة للعالم والمشاهد العربي وبالتالي المهارات والموارد والاستعدادات المطلوبة للتميز المهني تبقى في ارتفاع مستمر مواز لارتفاع الرهانات المتصاعدة لدخول نادي النخب الصحفية المؤثرة.

- إذا كانت الثورات سمحت بتحرير مساحات التعبير، فإنها أسهمت بقوة في صناعة حالة حادة من الاستقطاب كل حسب مستواه، وتشكُّل نوع من الانحراف النسبي، الذي لم يسلم منه المجتمع الصحفي وتحوَّل لنوع من السجون الناعمة التي تحجر على الرأي الآخر.

- في ظل ضعف مداخيل الإعلام، يصبح الرهان على الدور السياسي لتحقيق الترقية، مما يصطدم بالأداء المهني النزيه ويؤثر غالبًا على مصداقية الصحفي، الذي يفقد نسبيًا القدرة على التأثير؛ الشيء الذي يستدعي بالضرورة البحث عن تنويع مصادر التمويل لتحرير وسائل الإعلام ولو جزئيًا.

- ضرورة تعلُّم كيفية تسيير المشوار المهني للصحفي، وكمثال على ذلك تعتبر برامج "التوك شو" في التليفزيونات الغربية تتويجًا لمشوار وليس بداية له، ليشكّل حصادًا لمراحل مهنية مختلفة، أما استباق قطف الثمار فيضيِّع مبدأ الاستثمار.

- إنتاج النخب الصحفية يحتاج إلى الاستثمار في صيرورة من الأداء الإعلامي الذي لا يتوقف عند لحظة التشكُّل، وإنما ينخرط في مسار بناء نخبة الغد.

- الرقيب الذاتي الذي زُرع داخل وعي الصحفي، أصبح مراقبًا لأدائه ويبقى سجنه الداخلي دائمًا سجنًا ناعمًا للمجتمع الصحفي يفرض نوعًا من التحدي والتضحية والمغامرة أحيانًا للتخلص منه.

- النشر بدون تدقيق أو تمحيص يتعارض بل ويقتل أبجديات أخلاقيات المهنة.

كما أنه من الضروري أن يكون هناك توازن موضوعي بين التأثير في الأحداث والتأثر بها، أي: مَنْ يصنع مَنْ؟ فهل مثلاً الثورات تصنع المجتمع الصحفي أم أن المجتمع الصحفي يصنع الثورة؟ فمن المهم الحفاظ على مسافة الأمان التي تضمن الاستقلالية عن الأحداث لنقل المشهد بموضوعية.

- ضرورة الانتباه إلى الدور المتصاعد للإعلام الرقمي والتفاعلي، لأنه لا يحتاج إلى تجاوز عقبات الإعلام التقليدي مثل الرخصة والإمكانيات الضخمة والمنشآت، ويتمتع بمساحة أكبر من الحرية قد تساعد على إنتاج نخب صحفية مشوشة التكوين والأداء، ولكنها تتحوَّل إلى منافس شرس في المجتمع الصحفي دون استئذان ولا رخص مسبقة.

- الشهرة والتقبُّل لدى المتلقين لا يُغني عن الانتباه لتراجع المستوى الفني والتقني أثناء الأداء. ورغم كل التحديات فإن الوضع صحي؛ إذ "تحول مفهوم الأزمة من وجهة النظر التقليدية التي تصفها كحدث يدمر أو يؤثر في المنظمة ككل، إلى وجهة النظر الاستراتيجية، بكونها لحظة حاسمة ونقطة تحول نحو الأفضل أو الأسوأ"(18).

خاتمة

بعد كل ما استعرضناه في الدراسة يتبين أن الظروف المهنية ومساحات الحرية ونوعية الترقية الاجتماعية التي يتمتع بها المجتمع الصحفي في البلدان العربية حددت نوعية التعاطي والمرافقة للتحول السياسي، وكلما كان قريبًا من السلطة القائمة ومستفيدًا من امتيازاتها قلَّت مشاركته في التحول السياسي، وبقدر طبيعة وحجم النزاعات يتحدد نوع التخندق مع الأطراف، بحيث تصبح أخلاقيات الموضوعية والحيادية مسألة ثانوية أمام نصرة الطرف الموالي والاجتهاد في تبرير مواقفه، الشيء الذي يحلينا للإجابة عن الفرضية الثالثة لتأكيد تعطيل إنتاج نخب قيادية عابرة للانقسامات المجتمعية والسياسية. وبالتالي، تكتمل حلقة تأزيم واقع ومستقبل أداء المجتمع الصحفي في العالم العربي. ويبقى الخيار الأقرب لتخفيف

الاحتقان هو الاجتهاد في الالتزام بالشفافية والموضوعية بقدر ما تسمح به الهوامش المتاحة ثم العمل على توسيعها بالتراكم النضالي والمهني، كما لابد من المقاومة والاعتراض حسب المساحات الممكنة للحفاظ على الأقل على الحد الأدنى من الاستقلالية والنزاهة المطلوبة.

ومع ذلك، فإن المجتمعات الصحفية في العالم العربي دفعت -ولا تزال- أثمانًا باهظة في مسار متذبذب من التدافع ينشد الحرية وتوسيع الهوامش المتاحة بالدماء والتضحيات والأخطاء والانتكاسات والمراجعات.. ويبقى الرهان الحقيقي هو: كيف يمكن تقليص حجم هاته التكلفة؟ والأهم من ذلك، كيف يمكن استثمارها كي لا تتحول إلى تضحيات عبثية؟

المراجع

(1) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، (مصر، دار المعرفة الجامعية، 2016)، ص 426.

(2) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، (لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص 240-239.

(3) المرجع السابق، ص 240.

(4) ريمون بودون وفرانسوا بوريكو، المعجم النقدي في علم الاجتماع، ترجمة أسعد وجيه، (سوريا، الهيئة العامة السورية للكتاب ،2007)، ج 2، ص 432.

(5) أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، (مصر، مكتبة الأنجلو المصرية،2001)، ص 77.

(6) أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، ط 4 (لبنان، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، 2005)، ص 513-512.

(7) John B. Thompson, The Media and Modernity, A social theory of the media (Cambridge: Polity Press, 1995), 42-43.

(8) انشراح الشال، مدخل إلى علم الاجتماع الإعلامي، (مصر، دار الفكر العربي، 2001)، ص 64.

(9) غدنز، علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 532-531.

(10) المرجع السابق، ص 512.

(11) حنة أرندت، في الثورة، ترجمة عطا عبد الوهاب، (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2008)، ص 58-57.

(12) Jean Pierre Paul, Economie de la communication TV-Radio, (France: Presses Universitaires de France, 1991), 30.

(13) برو، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 241.

(14) حسن مظفر الرزو، فضاء التواصل الاجتماعي العربي: جماعاته المتخيلة وخطابه المعرفي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص 219.

(15) غوستاف لوبون، روح الاجتماع، (القاهرة، مؤسسة اقرأ، 2015)، ص 16.

(16) نعمة أديب، الدولة الغنائمية والربيع العربي، (بيروت، دار الفارابي،2014)، ص 101.

(17) برو، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 242-241.

(18) محمود كاظم محمود التميمي، ميثم عبد الكاظم هاشم الساعدي، علم النفس والسياسة، (الأردن، دار صفا، 2015)، ص 254.

من إصدارات المركز

لباب

للدراسات الاستراتيجية والإعلامية
دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

العنوان
حي بن عمران، الدوحة، دولة قطر
للتواصل
jcforstudies@aljazeera.net
صندوق البريد: 23123
هاتف: 40158384 974+
فاكس: 44831346 974+

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES